

الميزانية السعودية ٢٠١٦ :  
بدء مرحلة اقتصادية جديدة

٢٩ ديسمبر ٢٠١٦

عاصم بختيار، CFA  
[abukhtiar@fransicapital.com.sa](mailto:abukhtiar@fransicapital.com.sa)  
+٩٦٦ ١١ ٢٨٢ ٦٨٤٤

السعودي الفرنسي كابيتال  
Saudi Fransi Capital



نظرتنا لميزانية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٦ والتي تم الاعلان عنها في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥:

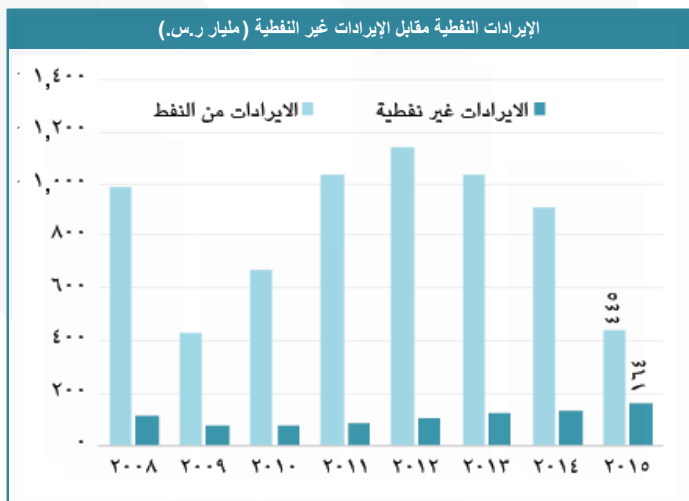
- نظرة "محافظة" لأسعار النفط للعام المقبل
- دفعة قوية لتنويع قاعدة الإيرادات
- فرض ترشيد الإنفاق
- وضع الأساس للتغيير الاقتصادي
- تغيير النمط الاستهلاكي
- إعادة ضبط توقعات الدعم الحكومي
- تطبيق نموذج "الدفع مقابل الخدمات"

يتأثر المستهلكين الصناعيين أكثر بشكل فوري ومباشر:

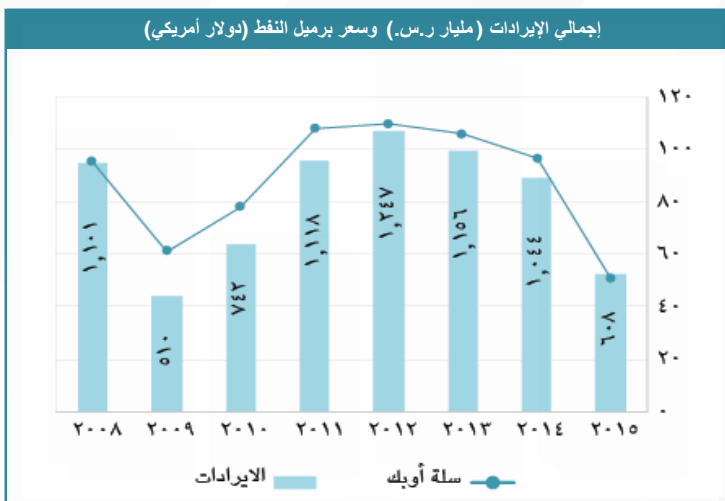
- ارتفاع هيكل نفقات التشغيل
- احتمال فرض ضرائب على الشركات وزيادة الرسوم
- تحديات ستواجه الوضع التنافسي
- سيواجه المستهلكين الأفراد ارتفاع تدريجي في تكلفة المعيشة:
- تغير في العادات الاستهلاكية
- احتمال تحقيق زيادة في الإنتاجية
- تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي



تفاصيل الإيرادات غير النفطية			
التغير السنوي	2015	2014	
7%	16	15	ضريبة منتجات نفطية
6%	25	24	جمارك
12%	2	2	رسوم خدمات عامة
-11%	4	5	رسوم تراخيص الاتصالات
8%	16	15	رسوم استخراج وثائق
1%	14	14	ضرائب دخل أخرى
57%	2	1	التأجير والبيع
69%	37	22	استثمارات
176%	26	9	إيرادات أخرى
1%	15	14	زكاة
6%	4	4	رسوم الموائن
13%	3	2	رسوم إصدار تأشيرات
1%	1	1	رسوم التعدين
<b>29%</b>	<b>163</b>	<b>127</b>	<b>المجموع</b>



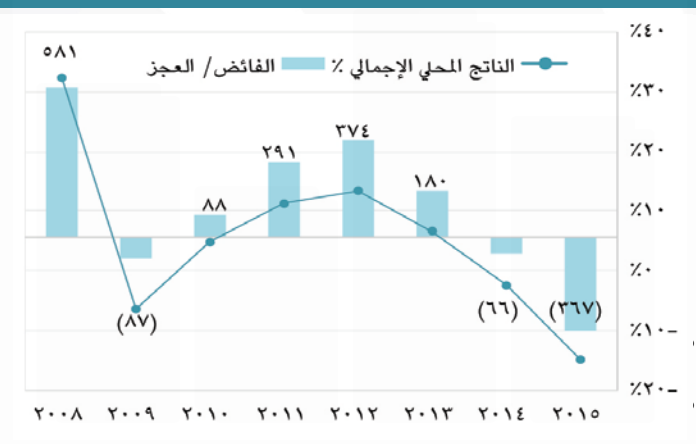
- بلغ إجمالي الإيرادات ما يقارب ٦٠٨ مليار ر.س.
- انخفاض يقارب ١٥% عن الإيرادات المتوقعة سابقا بقيمة ٧١٥ مليار ر.س.
- بلغت الإيرادات من النفط ما يقارب ٤٤٥ مليار ر.س.
- تمثل إيرادات النفط ما يقارب ٧٣% من إجمالي الإيرادات
- النطاق التاريخي لإيرادات النفط ما بين ٨٠% إلى ٩٠%
- يبلغ سعر بيع النفط المحقق ٤٥ دولار أمريكي للبرميل
- منذ بداية العام وحتى تاريخه بلغ متوسط سعر سلة أوبك ٥١ دولار أمريكي للبرميل
- تعتبر الاستثمارات وبعض الإيرادات الأخرى من المحركات الرئيسية للإيرادات غير النفطية
- بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ٢,٤٥٠ مليار ر.س. (تراجع ١٣,٤% عن العام السابق) مقابل تقديرات صندوق النقد الدولي بقيمة ٢,٤١٥ مليار ر.س.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٣٥% مقابل تقديرات صندوق النقد الدولي بنسبة ٢,٨%



الإنفاق المتوقع مقابل الإنفاق الفعلي (مليار ر.س.)



الفائض/العجز (مليار ر.س.) والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



- بلغت قيمة الإنفاق الإجمالي ٩٧٥ مليار ر.س.
- أعلى من الإنفاق المخطط بقيمة ٨٦٠ مليار ر.س. بحدود ١٣%
- عجز بمقدار ٣٦٧ مليار ر.س. (ما يقارب ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
- أقل بكثير من العجز المتوقع الذي يقدر ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليار ر.س.
- إشارة إلى أن الحكومة خفضت الإنفاق بشكل كبير خلال الربع الرابع ٢٠١٥ باستخدام "تدابير خاصة"
- سيظهر الأثر المالي من ترشيد الإنفاق في عام ٢٠١٦
- الحد من مخاوف استمرار الإنفاق الكبير
- أسفرت البنود الخاصة عن زيادة في الإنفاق بقيمة ١٥٩ مليار ر.س.
- رواتب خاصة بقيمة ٨٨ مليار ر.س.
- تكلفة حرب اليمن بما يعادل ٢.٥ مليار ر.س. في الشهر
- رواتب حكومية متكررة تصل إلى ٤٥٠ مليار ر.س.
- تمثل الرواتب الحكومية بأكثر من ٥٠٪ من نفقات الميزانية
- بلغت قيمة إصدار السندات في عام ٢٠١٥ ما يعادل ٩٨ مليار ر.س.
- بلغ مجموع الديون ١٤٧ مليار ر.س. (٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٤ مليار ر.س. في عام ٢٠١٤ (٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
- سيتم تمويل العجز مستقبلاً من إصدار السندات محلياً وعالمياً
- الحد من التأثير على السيولة المحلية
- بلغ الفائض التجاري ما يقارب ٢٣٥ مليار ر.س. (ترجع ٦٦٪ عن العام السابق)
- انخفض مجموع الصادرات السلعية إلى ٤٠٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق لتصبح ٧٦٧ مليار ر.س.



الخطة الخمسية	
التدابير	الأثر
خصخصة عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية	الإيرادات، وجودة الخدمة
الحد من العوائق البيروقراطية	تسهيل العمل التجاري
الأداء الحكومي	جودة الخدمات
الشفافية	الكفاءة والتحكم في التكاليف
تعزيز البيئة الاستثمارية	الاستثمار الأجنبي
مراجعة الدعم الحكومي (المعونات)	الإيرادات
الحد من نمو النفقات المتكررة (الرواتب والعلاوات)	الكفاءة والتحكم في التكاليف

نتوقع التحولات التالية على المدى البعيد:

x. مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في خلق فرص العمل

١٤. تخفيض المصاريف الحكومية الثابتة

١٥. تحسن كبير في جودة الخدمات

١٦. زيادة الاستثمار الأجنبي

١٧. ترشيد القوى العاملة

١٨. نموذج "الدفع مقابل الخدمات"

b. التوجه نحو اقتصاد يعتمد على تقديم الخدمات

- تبلغ قيمة الإيرادات المتوقعة ما يعادل 513 مليار ر.س. (أقل من الإيرادات الفعلية لعام ٢٠١٥ بنسبة ١٦٪)
- سعر برميل النفط المعتمد في الميزانية السعودية بحدود ٣٨ دولار أمريكي، يمثل ما نسبته ٧٣٪ من إجمالي الإيرادات
- يكون سعر برميل النفط المعتمد في الميزانية السعودية ما بين ٤٢ إلى ٤٧ دولار أمريكي إذا ما كانت الإيرادات النفطية ضمن النطاق التاريخي ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات
- دفع باتجاه رفع الإيرادات غير النفطية من خلال:
  - مراجعة الرسوم والغرامات الحالية
  - فرض رسوم جديدة
  - الاستعداد لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة (VAT)
- نتوقع ارتفاع الإيرادات الفعلية بناء على ما يلي:
  - التقديرات المتحفظة لسعر النفط
  - زيادة الإيرادات غير النفطية
  - إعلان زيادة أسعار الوقود:
    - اوكتان ٩٥: ٠,٦٠ ر.س. ← ٠,٩٠ ر.س. للتر
    - اوكتان ٩١: ٠,٤٥ ر.س. ← ٠,٧٥ ر.س. للتر
    - الإيثان: ٠,٧٥ دولار أمريكي ← ١,٧٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية
    - الغاز الطبيعي: ٠,٧٥ دولار أمريكي ← ١,٢٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية
    - الاستخدام السكني لكل من المياه والكهرباء، مقرون بحجم الاستهلاك
  - من المتوقع زيادة الرسوم على:
    - التبغ والمرطبات
  - تدابير أخرى سيتم الإعلان عنها في يناير
  - احتمال فرض الضريبة على أرباح الشركات



بنود الميزانية			
التغير السنوي	2016	2015	
-12%	192	217	التعليم
-34%	105	160	الصحة والشؤون الاجتماعية
-47%	21	40	الخدمات البلدية
-62%	24	63	البنية التحتية والمواصلات
30%	78	60	الموارد الاقتصادية
-22%	<b>420</b>	<b>540</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
	n.a.	73	المؤسسات الإثمانية المتخصصة
	24	n.a.	الإدارة العامة
-14%	213	247	الدفاع والأمن
	183	-	مخصص دعم الميزانية
<b>-2%</b>	<b>840</b>	<b>860</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
			الدفاع والأمن تقديرية**

- إعلان ميزانية ٢٠١٦ بقيمة ٨٤٠ مليار ر.س. مع مخصصات للقطاعات الرئيسية التالية:
  - مخصص القطاع العسكري ٢٥%، أقل من المعدل التاريخي الذي تجاوز ٣٠%
  - قطاع التعليم ٢٣%، متوافق مع المعدل التاريخي عند ٢٥%
  - قطاع الخدمات الصحية ١٢% أعلى من المعدل التاريخي عند ٩%
- تأسيس مخصص بقيمة ١٨٣ مليار ر.س. "مخصص دعم الميزانية":
  - مخصص لمواجهة ارتفاع التكاليف
  - مخصص للنفقات الطارئة
- جاءت ميزانية ٢٠١٦ أقل بنسبة ١٤% من الانفاق الفعلي للعام ٢٠١٥
  - العجز المتوقع ٣٢٧ مليار ر.س.
  - تمويل من إصدار أدونات الخزينة
  - نتوقع أن يكون العجز أقل بشكل طفيف
- بالرغم من انخفاض الميزانية، تم تجنب تخفيضات كبيرة في الإنفاق
  - التركيز على استدامة الإنفاق
  - نظرة إيجابية للاقتصاد الكلي، على المدى البعيد
- نتوقع ضبط الانفاق في عام ٢٠١٦ وما بعده بحيث تتساوى الإيرادات مع الانفاق الفعلي
  - نتوقع التخفيف من الانفاق على البنية التحتية من عام ٢٠١٦ فصاعدا
    - استمرار العمل في المشاريع التي بدأت
    - اختيار التوسعات بشكل انتقائي بما في ذلك المراحل التالية



- سوف تستمر الزيادات في الأسعار المعلنة على مدى ٥ سنوات القادمة بطريقة تدريجية
- التأثير المباشر على المستهلكين الافراد من الكهرباء والمياه والوقود:
  - بافترض متوسط دخل الاسرة ٨٠٠٠ ر.س. شهريا، تمثل تكلفة الماء والكهرباء ما يقارب ٥% من الدخل، لن يؤثر على نمط الاستهلاك
  - بافترض ان تكلفة البنزين تمثل ٥% من الدخل، يمكن استيعاب الزيادة
  - نتوقع تغير السلوك الاستهلاكي على المدى البعيد
  - استخدام وسائل النقل العام (المترو)
  - تخفيض اهدار الطاقة
  - التوقع بعدم تغير الانفاق على السلع الاستهلاكية (الغذائية)
  - التوقع بعدم تغير نمط الإنفاق الاستهلاكي على المدى القصير ولكن من المرجح ان يتجه للترشيد على المدى البعيد
- التأثير المباشر على المستهلكين الصناعيين من البترول، والغاز الطبيعي والإيثان والكهرباء:
  - الميزة التنافسية
  - تعتمد الصناعة على الطاقة الرخيصة بشكل أساسي
  - ستضعف الميزة التنافسية، خصوصا في ظل تراجع أسعار المواد الخام عالميا
  - ضعف الميزة التنافسية نتيجة مزيد من التوسع والاستثمار في الصناعة محليا، اقتصاد أفضل من خلال التوسع بالقرب أسواق التصدير
  - الأرباح
    - ستؤثر زيادة ارتفاع هيكل التكلفة على الأرباح بشكل سلبي
    - ارتفاع تكلفة النقل
    - قد تنظر الشركات إلى تخفيض عدد العاملين والكفاءات الأخرى
    - توزيع الأرباح
    - عدم استمرار مستويات توزيعات الأرباح كما كانت
  - اثار تضخمية
  - سيؤدي التأثير المشترك الى ارتفاع الأسعار للمستهلكين النهائيين في جميع الحالات، وليس تكلفة النقل فقط
  - ستتجه تكلفة المعيشة إلى الارتفاع لتتوافق مع التكلفة في الدول المجاورة



تم اعداد هذا التقرير من قبل شركة السعودي الفرنسي كابيٲال، شركة استثمارية متخصصة لخدمات البنوك الاستثمارية، ادارة الأصول، الوساطة، الأبحاث، وخدمات الحافظ الأمين. يمكن أن يكون لشركة السعودي الفرنسي كابيٲال أو شركتها التابعة علاقة بالشركة محل هذا التقرير و/أو أوراقها المالية. يعتمد هذا التقرير على المعلومات المتاحة للعموم والتي نعتقد بثقتها، ولكننا لا نقدمها كمعلومات دقيقة أو مكتملة، وبالتالي لا يجب الاتكال عليها كمعلومات متكاملة أو دقيقة. وعليه، لا نقدم أو نضمن، لا صراحة ولا ضمناً، وينبغي أن لا يعول على عدالة أو دقة أو اكتمال أو صحة المعلومات والآراء المتضمنة في هذا التقرير. تم اعداد هذا التقرير لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يسمح بإعادة انتاجه أو توزيعه لأي شخص. لا يعتبر هذا التقرير دعوة أو عرضاً لشراء أو بيع أي أوراق مالية. لم يأخذ التقرير في الاعتبار موائمة الاستثمار لطبيعة المستثمر. تحديداً، لم يتم خصيص هذا التقرير ليلانم أهداف استثمارية محددة، أو وضع مالي معين، أو درجة المخاطر المرغوبة، أو احتياجات أي شخص متلقي لهذا التقرير. تنصح شركة السعودي الفرنسي كابيٲال بشدة أي مستثمر محتمل أن يطلب إرشاد قانوني، محاسبي ومالي لدى اتخاذ القرار حول الاستثمار في الأوراق المالية وملائمتها لمتطلباته/متطلباتها. تتضمن أي توصيات استثمارية متضمنة في التقرير المخاطر والعوائد المتوقعة. إن شركة السعودي الفرنسي كابيٲال غير مسؤولة، بإجمالي القوانين والأنظمة المطبقة، عن أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته أو ما يتعلق به. قد لا تتحقق التوقعات المستقبلية الخاصة بالتوقعات المالية وتقديرات القيمة العادلة. إن جميع الآراء والتقديرات المتضمنة في التقرير تعتمد على رأي شركة السعودي الفرنسي كابيٲال بتاريخ اعداد التقرير، والتي يمكن أن تتغير دون إشعار. إن الأداء الماضي لأي استثمار لا يعكس بالضرورة النتائج المستقبلية. قيمة الأوراق المالية، أو الدخل منها، أو أسعارها أو عملاتها، يمكن أن ترتفع أو تنخفض. من المحتمل أن يسترجع المستثمر قيمة أقل من قيمة الاستثمار الفعلي. أيضاً، يمكن أن يخضع الاستثمار الى رسوم على الاستثمار في الأوراق المالية. يمكن أن يؤدي التغير في أسعار صرف العملات الى تغيرات كبيرة في قيمة أو سعر أو الدخل من ورقة مالية. لا يسمح بإعادة انتاج هذا التقرير أو أي أجزاء منه دون الحصول على الموافقة الخطية من شركة السعودي الفرنسي كابيٲال. لا يجوز توزيع هذا التقرير أو نسخ منه خارج المملكة العربية السعودية حيث من الممكن أن يكون توزيعه ممنوع قانوناً. يجب على الأشخاص مستلمي التقرير أن يكونوا على دراية بمثل هذا المنع والالتزام مثل هذه القيود. باستلام هذا التقرير، يوافق المستلم على الالتزام بالقيود السابقة.

السعودي الفرنسي كابيٲال، شركة محدودة المسؤولية

سجل تجاري ١٠١٠٢٣١٢١٧

صندوق بريد: ٢٣٤٥٤

الرياض ١١٤٢٦

المملكة العربية السعودية

المركز الرئيسي - الرياض

مرخصة ومنظمة من قبل هيئة السوق المالي، ترخيص رقم ٣٧-١١١٥٣

